الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المنتدى الوطني حول ظاهرة "الحرقة"

تحت شعار

"مستقبل شبابنا... مسؤولية مشتركة"

قصر الأمم – نادي الصنوبر يومي 19 و 20 جانفي 2019

الورشة رقم 04

دور تنظيمات المجتمع المدني في التكفل بالشباب

عمل موحد في إطار شبكي، عمل جواري ووساطة

السياق العام لعمل الورشة

يشهد مجتمعنا اليوم تفاقم ظاهرة كانت لها تداعيات وخيمة على اللحمة الاجتماعية وسلامة شبابنا بتزايد عدد الشباب الذين يجازفون بحياتهم وبمستقبلهم تاركين وراءهم مأساة يتكبدها أولياءهم والمجتمع وكذا السلطات العمومية بإقدامهم على امتطاء قوارب الموت نحو مصير مجهول ومفعم بالمخاطر، وتوسعت هذه الآفة لتمس فئات أخرى لم يكن أحد يتصور أنها ستنخرط ضمن هذا التيار للأطفال والنساء "كحراقة" جدد يضافون إلى قائمة المغرور بهم من طرف تجار الموت، ما يستدعي فتح نقاش معمق مع مختلف الفاعلين ، وعلى رأسهم تنظيمات المجتمع المدني .

في هذا الشأن، يعد نشاط تنظيمات المجتمع المدني إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الحريات الديمقراطية وتدعيمها ، التي كرسته المراجعة الدستورية التي بادر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية سنة 2016، وهذا ما يبرز الرعاية والاهتمام الخاصين اللذين يوليهما فخامته لترقية الحركة الجمعوية وتمكينها من أداء دورها الريادي كشريك فعال و قوة صلبة وفاعلة في مسار التنمية المستدامة بصفة عامة، والتكفل بإدماج الشباب في الحياة العامة على وجه الخصوص.

لقد أصبح إشراك الحركة الجمعوية في وضع مختلف السياسات وتنفيذها أمرا ضروريا تفرضه النظرة الجديدة لتعزيز الآليات المتعلقة بتفعيلها وترقية دورها في المجتمع ، من خلال إشراكها في تسيير الشأن العمومي المحلي، ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية لاسيّما ما يصطلح عليه في اللّهجة الشعبية بظاهرة "الحرقة" التي باتت تؤرق الأسر والمجتمع والسلطات العمومية على حدّ السواء.

يأتي تنظيم هذا المنتدى الوطني كمبادرة مميزة من معالي السيّد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الذي أبى إلاّ أن يشرك المجتمع المدني ضمن فعالياته كقوة اقتراح وتنفيذ، إضافة إلى مختلف الفاعلين المحليين من مسؤولين ومنتخبين وخبراء وأسرة الإعلام، ويندرج هذا المسعى ضمن نظرته الاستشرافية للقضايا المجتمعية التي تمس براحة وطُمأنينة وسلامة المواطنين، وهو ما يعدّ مبادرة أخرى تضاف إلى مختلف الأعمال التي تهدف إلى بلورة رؤية مشتركة وتشاركية بين السلطات العمومية وفعاليات المجتمع المدني في تجسيد السياسات العمومية.

إن المجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التي تستحق كل الشكر والتثمين خاصة هذه المبادرة التي تسلط الضوء على قضية من قضايا الشباب التي تعرف صعوبات للتكفل بها في الميدان، وهذا ما يبرز ضرورة تعميق التفكير والتشاور مع مختلف الشركاء قصد اعتماد تدابير أكثر نجاعة وفعالية، لاسيّما في مجال إدماج الشباب والتكفل بانشغالاتهم، والذي يتجسد من خلال العمل الجواري، الوساطة، التشبيك والمشاركة، وإشراك المجتمع المدني كفاعل أساسي في هذا

المسعى، وهو محل موضوع الورشة الرابعة من هذا المنتدى والموسومة ب "دور تنظيمات المجتمع المدني في التكفل بالشباب"، التي عرفت مشاركة ممثلين عن جمعيات وطنية ومحلية، خبراء وأساتذة جامعيين، منتخبين وطنيين ومحليين، مسئولين مركزيين ومحليين إضافة إلى ممثلي المصالح الأمنية.

لقد شهدت أشغال الورشة نقاشا مستفيضا على مدا يومين كاملين تدخل خلالها ما يزيد عن خمسون متدخلا ومتدخلة فضلا عن التوجيهات السديدة لمعالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية برفقة أعضاء من الحكومة، حيث تم خلالها التطرق إلى ظاهرة "الحرقة" ومختلف أبعادها ودور المجتمع المدني في التصدي لها إضافة إلى سماع شهادات حية لعينة من الشباب الذين خاضوا هذه التجربة .

وقد أفرزت المناقشات على مجموعة من التوصيات التي ندليها على كريم مسامعكم فيما يلي:

الهدف العام للورشة

تحديد المحاور الكبرى لإستراتيجية شراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجال مكافحة ظاهرة "الحرقة " وكذا الآفات الاجتماعية ذات الصلة.

الأهداف الخاصة

1/ وضع أطر التعاون والشراكة للعمل التكميلي بين السلطات العمومية المركزية والمحلية والمجتمع المدني.
2/ تنفيذ الأنشطة الجوارية والوساطة لفائدة الشباب، لاسيما فيما يخص ظاهرة " الحرقة ".
3/ إشراك جميع الفاعلين في العمل التشبيكي على مختلف المستويات .
4/ مشاركة الجمعيات في آليات الحوار والتشاور والحوكة المحلية (المجالس الاستشارية

محاور التدخل

1/ العمل الجواري التحسيس والاتصال
2/ الوساطة ومرافقة الشباب
3/ التشبيك والتعاون
4/ المشاركة.

التوصيات حسب المحاور

1. العمل الجواري التحسيس والاتصال

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي مع وضع منصة إلكترونية لفائدة الجمعيات حول تسيير الجمعية نتنفيذ مشروع الاتصال الاجتماعي... إلخ بغرض تبادل الخبرات بين الجمعيات وبناء القدرات.

- وضع إستراتيجية إعلام واتصال لفائدة الجمعيات فيما يتعلق بالتنظيم والإجراءات والتمويل والشراكة.

- تعزيز الشعور بحب الوطن لدى الشباب والتمسك بالقيم الثقافية والاجتماعية وخاصة قيمة العمل من خلال إعادة تفعيل المنتديات الثقافية والأدبية والعلمية، وإعادة بعث روح التآزر والتعاون لدى الشباب التي كانت تعتبر إلى وقت قريب من القيم العريقة لمجتمعنا، كالتويزة على سبيل المثال.

- تنظيم جلسات إعلام واتصال للشباب والجمعيات من تنشيط الخبراء والمختصين لتعميق الحوار وتبادل الخبرات بين الشباب الحاملين للمشاريع ذات النوعية والنفع العام للحد من ظاهرة "الحرقة" ووضع حلول فعلية للحد من الظاهرة.

- وضع مقاييس ودلائل مرجعية للشراكة الجمعوية ومواد تدريبية لتمكين الجمعيات من المشاركة في تسيير الشؤون العامة المحلية والمرافق العمومية.

- تنظيم حوارات ومنتديات عامة بمشاركة المنتخبين والجماعات الإقليمية والشباب والجمعيات بمختلف أصنافها لترقية المواطنة والحس المدني وتعزيز العمل الجواري الرامي إلى تشجيع الشباب للعزوف عن التفكير في "الحرقة"والعمل على إبراز المخاطر المحفوفة بهذه الظاهرة.

- وضع حد للإشهار الخاطئ والمغرض لقصص واهية وتصويرها على أنها ناجحة للشباب على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، كمحاولة لاستدراج الشباب الهدف منها تحقيق الربح عن طريق الابتزاز.

- تحفيز الجمعيات الحاملة للمشاريع المتجددة وذات مواضيع مرتبطة بالتنمية المحلية، لتجذير الشباب في مواقع تواجدهم والتكفل باحتياجاتهم.

2. الوساطة والمرافقة

- وضع أنشطة يقظة ورصد لدى الشباب لمعرفة الأسباب والدوافع الحقيقية للحرقة عن طريق منتديات حوار مع الشباب، جلسات استماع مع المختصين (علم نفس، علم اجتماع ومختصين قانونيين) لدراسة شخصية الشاب، أحلامه ومقترحاته و التمكن من وضع القرارات والسياسات الملائمة للشباب.

- تعزيز آليات الحوار مع الشباب على المستوى المحلي والوطني وتنظيم عمليات سبر الآراء للتعرف على توجهات الشباب.

- تنظيم دورات وجلسات تدريبية وبناء القدرات الشخصية للشباب خاصة على التكييف والتغيير الإيجابي وتنفيذ مشاريع للاندماج الاجتماعي والمهني على المستوى الفردي.

- تمكين الجمعيات من الولوج في إطار القانون لآليات التوظيف والتشغيل بغرض تسهيل مرافقة الشباب في التكوين والاندماج المهني وبناء قدراتهم وتوسيع دائرة مشاركة الجمعيات بمشاريع ذات المنفعة العامة والخدمات الاجتماعية في إطار الفاعلية والديمومة.

- وضع آليات مرافقة للجمعيات للتمكن من التكفل بالضحايا وعائلات الحراقة عن طريق التحسيس ، الوساطة وجبر الضرر والاندماج

3. التشبيك والشراكة

- القيام بعملية مسح وطني للجمعيات من طرف السلطات العمومية المختصة لتحديد الاحتياجات والنقائص في عمل الجمعية ومجال التدخل والتخصص (اجتماعية، إقتصادية، ثقافية، تنموية..إلخ) ، مع اقتراح الحلول الممكنة لتحسين أدائها والوصول إلى بلورة حركة جمعوية متخصصة.

- مساندة وتعزيز العمل بين الجمعيات في إطار برامج التنمية المحلية أو التعاون أو البرامج النموذجية، بغرض الاستدامة وتوسيع الاستفادة من التجارب الناجحة، لاسيما في مجال محاربة ظاهرة "الحرقة".

- تأسيس منظمة وطنية غير حكومية تحت تسمية "مؤسسة الجزائر"
(Fondation Algerie) لتطوير وتنمية جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بمشاركة القطاع الاقتصادي العام والخاص ممثلي الممولين العموميين، جمعيات أولياء التلاميذ، الأحياء والقرى،

جمعيات رياضية ثقافية وخيرية، خبراء وباحثين ورجال الأعمال وإشراك الكفاءات الجزائرية بالخارج.

- تقييم التجارب الجمعوية المحلية والوطنية وتثمين الناجحة منها لوضع إستراتجية عمل وخريطة طريق لاحترافية ونوعية وجودة العمل الجمعوي، مع التأسيس لجائزة وطنية لأحسن مشروع جمعوي.

- تنظيم وهيكلة ديناميكية الجمعيات في شبكات موضوعاتية (الشباب ، حقوق الطفل، النساء أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المقاولاتية والبيئية وغيرها) وشبكات ولائية وما بين الولايات للتنسيق والحوكمة الجيدة.

- عقد شراكة وتعاون مستدام بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وجمعيات المجتمع المدني مع توسيع هذه الشراكة إلى الجماعات الإقليمية.

- ربط جسور تشاور وتعاون وشراكة مع الجمعيات الناشطة في هذا المجال للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.
- إطلاق دعوات إعلان عن تمويل المشاريع لفائدة الجمعيات والشباب (Appels à projets)، لا سيما ضحايا الحرقة على المستوى المحلي والوطني وخاصة حاملي المشاريع ذات النفع العام.

4. المشاركة

- تعزيز الديمقراطية التشاركية بتدعيم الجمعيات المحلية والوطنية من حيث إدراجها الفعلي ضمن الأطر ذات الصلة وتخصيص تمويل وإعانات من مختلف مصالح مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والوطني مع التأكيد على ضمان الشفافية والمرافقة والتقييم والالتزام بالتقارير لتحقيق الهداف المرجوة بمشاركة الفاعلين في المشروع والتنمية المحلية.

- تمكين الجمعيات في إطار الشراكة أو تفويض تسيير المرافق العمومية(الملاعب الجوارية، المسابح، دور الشباب، دور الثقافة، مؤسسات الاجتماعية، مساحات الترفيه والتسلية وغيرها، وهذا وفق دفتر شروط ومقاييس الجودة و النجاعة لتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتمكين الجمعيات من توفير مصادر تمويل .

- تمكين الجمعيات من تنفيذ السياسات العمومية حسب التخصص ومجال التدخل.

- تأسيس المجالس الاستشارية للشباب على مستوى كل بلدية مع توفير الإمكانيات والوسائل الفنية والمؤسساتية لتمكينها من التعبير على انشغالات الشباب و المشاركة في صنع القرار.

- تعبئة وتحفيز الشباب على العمل التطوعي والمشاركة في الحياة الجمعوية ذات البعد التنموي الاجتماعي والاقتصادي من أجل النفع العام

- مشاركة الجامعة ومراكز البحث في الدراسة والبحث العلمي والأكاديمي إيجاد الحلول والأجوبة للآفات الاجتماعية، لاسيما ظاهرة "الحرقة".

- تشجيع وتنظيم حركية الشباب في السفر لاكتشاف العالم الخارجي من خلال تبادل الخبرات والتجارب وبناء القدرات والحوار الثقافي والفني في إطار التعاون والتضامن الدولي، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة وذلك بتعبئة العمل الدبلوماسي الجزائري.

التوصيات العامة.

- وضع الية متابعة ورصد دائمة لظاهرة "الحرقة" بمشاركة المجتمع المدني وكل الفاعلين الأساسيين للحد من الظاهرة.

- تأسيس إطار حوار وتشاور بين جمعيات المجتمع المدني والسلطات العمومية رسمي ودائم على شكل جلسات وطنية، لمناقشة القضايا المتعلقة بالسياسات العمومية والقوانين والعلاقات الدولية ذات الصلة بالمجتمع بالمدني.

- في إطار المراجعة الحالية للقانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، يوصى بالتأكيد على أهمية ترقية وتدعيم العمل الجمعوي وإعطائه دور أكبر وتحرير وتسهيل المبادرات للمشاركة في التنمية الاقتصادية خلق الثروة وتسيير المرافق العمومية وهذا تجسيدا لأحكام الدستور، لاسيما المادة 54 منه.

- وضع فوج عمل مشترك بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والمجتمع المدني لإثراء التشاور حول تعديلات القانون المتعلق بالجمعيات.

- التأكيد على تعزيز الأحكام القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية في مختلف النصوص التشريعية.

- تعزيز الجمعيات للمشاركة في المجالس الاستشارية الوطنية من بينها المجلس الاقتصادي الاجتماعي والمجلس الأعلى للشباب.

- تدعيم الشراكة والتعاون مع وكالة التنمية الاجتماعية في مجال بناء القدرات الفنية والمؤسساتية للجمعيات، وتوجيه تمويل المشاريع المحلية والوطنية للحد من الآفات الاجتماعية، لاسيما "الحرقة".

- تدعيم الجمعيات للاستفادة من برامج تبادل الخبرات والتجارب والتكوين في إطار التعاون الدولي المبرم بين الجزائر ومختلف الهيئات الدولية ضمن الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع الشركاء الدوليين.

- إعادة تقييم آلية تمويل المبادرات الشبانية في إطار مختلف صناديق التمويل الوطنية والمحلية الموجهة للمبادرات الشبانية بما يضمن التكافؤ والتوازن في النشطة الرياضية والشبانية الأخرى.

- الأخذ بعين الإعتبار بخصوصيات بعض مناطق الوطن كالمناطق الحدودية والهضاب والجنوب في إطار التنمية المستدامة ومحو الفواق الجهوية .

- تحقيق تكافؤ الفرص بين الشباب خاصة الموجودين في وضعية صعبة وهشة والذين كانوا محل تجربة فاشلة للهجرة السرية " الحرقة" لتمكينهم من فرص التعليم والتكوين والعمل الاندماج الاجتماعي.
- ترقية البدائل التربوية، الثقافية، الرياضية، الاجتماعية، والترفيهية لتدعيم قدرات الشباب والمراهقين والأطفال وحمايتهم من الانحراف والجريمة والآفات الاجتماعية الأخرى.

- إعادة النظر في الأحكام القانونية الخاصة بتجريم الحرقة ووضع بدائل قانونية وقضائية جديدة ذات بعد اجتماعي تربوي والتي تحفظ كرامة الشاب "الحراق" وتمكينه من مرافقة ملائمة

- التأكيد على العمل الوقائي القبلي على مستوى العائلة، الأحياء، المؤسسات للحد الآفات الاجتماعية كالعنف، التسرب المدرسي، النزاعات العائلية والانحراف والجريمة...إلخ.

- تأسيس الصندوق الوطني لتمويل مشاريع الجمعيات ذات النفع العام في إطار إعادة النظر في مصادر تمويل الجمعيات.

في الأخير يتعين نصيب فوج عمل متعدد الأطرا ف والاختصاصات يعكف على تسطير ورقة طريق **تحدد الأولويات والمتدخلين والآجال** لتجسيد هذه التوصيات في إطار مخطط عمل متعدد السنوات على أن يتشكل من مسئولين مركزيين ومحليين، جمعيات وطنية ومحلية، منتخبين وطنيين ومحليين، خبراء وباحثين.